التنبيه هذا على كثير من الفقها المحو ملوجود بل الان وقالوا لا تقبل بشهاده وليس كذلك وانما تقدح
اذا قال الشهود بالاستفاضه بكذا وكذا فانه لا يكفي لانه لم يشهد بالمقصود وانما يشهد بالاستفاضه
نعم ان ذكر الشاهد ذلك على صوره الارتياب وظهر ذلك للحاكم كان كما لو تردد في الشهاده بعد
ادائها وعلى هذا يبطل ما قدمناه ولهذا رماقدمته في مذهبنا لكن رايته في مذهب الحنابله وما
قالوا لشبكي او لي واعلم ان شرط جواز الشهاده بالاستفاضه ان يستفيض مثلا ان
هذا وقف فلان او انه عتيقه ولو استفاض ان فلانا وقف كذا او انه اعتق هذا لم يجز اعتماده
لانه قول يمكن مشاهدته ويشترط المشاهده مسئله استهمل المدعى عليه ليحرج الشهود
او يثبت القضا الابرا او القضا بالبينه امهل ليله اما مرفا الرافعي ولو طلب المهله ليحرج الحجه او ليأتي
بينه دافعه لم يمهل بل يومر بالوفا ثم ان ثبت خلافها استرد ما انتهى والظاهر انها ارادا ما لم يعد
المشافه ولو كانت المشافه ذهابا وايابا ثلثه ايام فينبغي امهاله واذا قال الحي بينه دافعه
استفسر ليلا يعتقد ما ليس بدافع والا فان بعلم التاخير فينبغي ان لا يمهل ثلثه ايام
بعد ان عين حجه ولو راجت بينه مدعى بحجه اخرى فينبغي ان لا يمهل لزم الرافعي في اول
الدعوى والبينات فلو ادعى في مدة المهله حجه اخرى سمعت قال الدارمي ايضا وتوشال
المدعى عليه حلف عضه انه لا يعلم ان بينه وبين الشهود عداوه او احبيب او طلب منه الكف
انه لم يتوقف فوجهان مسئله يشترط فيمن يشهد بعمه عين ان يكون شاهد الكف
ويعرف اوصافها القايمه بها فلو شهد بالعمه اعتمادا على وصف واصف وصفها له لم يجز
في الاصح لانه يقوم بالعين او ضاف يدركها العين ولا يحيط العباره مسئله يشترط ومن
شهد بارسد به المتنازعين في المنظر ان يكون التسبيل معلوما في محصورين والا فلا يمكن
الشاهد الجزم بما شهد مسئله ادعى دارا في يد رجل انه وقفها من ابيه او انها اشتراها منه وهو
بملكها طاقام بينه ان الدار له قبلت وقبل يشترط ان تقوم البينه على ايراد ما ادعاه من الاسباب والا
وهذا اذا ادعى الملك المطلق فان علم فظاهر كذا لم يحكم الا بعد ان يقول ذلك وفيه كلام الشبكي
تذكره مزيد ولو ادعى دارا في يد رجل مطلقا فشهد بشاهد ان بدا اقر له بالدار قبل ان
الملك وان لم يدع اقرار خلاف ما لو قضى له بالملك فشهد شاهد على اقراره بعد فلا يثبت
وعلى قياس هذا مثل ادعى دارا في يد غيره وانها كانت لابيه وانه مات وتركها ميراثا وان

له

له غره وانها كانت لابيه واقام بينه كذلك بينه وقالوا لم تسمع على اهل الخبره الباطنه مسئله الاصطخري حكم له بالدار
وهو المنصوص وقال الشيخ لا يدان يشهد ان الدار الان ملك المدعي والا فمجرد شهاده بملك سابق وقاله
القاضي حسين وحواله انه اذا ثبت ريا استصحب حكمه فان لم يقولوا لم نعلم على الفور ولم يعلم الحاكم
فالاحكم بها للمدعي ويستأنيه ثلثه ايام وان الدار ميراث ابيه فينتزع من يد المدعي ويتعرف الحاكم الحال فان بان انه
لو كان وارث اخر وطهر سلمه للدار مسئله ادعى شيا واقام بينه قال المدعى عليه ان المدعي اعترف بانه
كذبه او فسقه واقام شاهدا واراد ان يحلف معه يمين وجهان اصحهما لا بطلا دعواه فعلى
هذا ليس للمدعي عليه الحلف مع شاهده لان الغرض الطعن في البينه وهو لا يثبت بشاهد ويمين في ان
قبل بطلا دعواه كما يبطلا بينه قبل من المدعى عليه لان المقصود اسقاط الدعوى بالمال فاشبه
ما لو ادعى ابرا فانه يثبت بشاهد ويمين مسئله اقام بينه ان هذه الدار ملكه ورثها من ابيه فاقام
المدعى عليه بينه ان شاهدي المدعي رجع كرا بعد موت الاب وانهما ليشا شاهدين في هذه الحاله وانهما
اسلما الا ان بينه اثبتت شهادتهما ووقع هنا حلل مسئله اذا حضر شاهدا في عقد نكاح على خلاف
مذهبه فيجوز له ان يشهد بجريان عقد النكاح بين الموجب والقابل ولا يجوز ان يشهد بالزوجيه الا ان يقلد من
المذهب ويعتقده بطريق يقتضي مثله اعتقاد صحته وكذلك لا يجوز له ان يكتب في العقد المذكور
ويتعاطى ما يعين عليه الا ان يقلد ذلك المذهب وانما يجوز بالتقليد ان يشهد بجريان العقد او ان يقف
حضوره ويطلب ذلك منه قاله الشبكي مسئله اذا خالف الشاهد الدعوى نظر فان خالفه في الجنس
لم تسمع الشهاده وان خالفه في القدر نظر فان خالفه الى النقصان حكم له بالقدر بالبينه دون اليمين
وان خالف في الزياده حكم بالقدر بالدعوى دون البينه ما لم يكن من المدعي تكذيب للبينه في الزياده قاله
الماوردي والروياني مسئله قول الاشراف لمدعي عشر فشهد له بعشرين حكم له بالعشر ولا يكون
طعنا في الشهود لانه لم يكذبهم ويحتمل ان يكون كان الاصل عشرين فقبض منها عشرة مسئله اذا
شهد واحد على اقراره بالف درهم وقبض منها مايه فكيف يشهد الشاهد اذا ادعى المدعي بالباقي قال
ابن الربعه عذري انه لا يجوز ان يشهد الشاهد على اقراره بالقدر الباقي لان من اقر بعشرة او بكل جزء
منها انتهى وقال غيره يحتمل ان يقبض بعضها بطريق ان شهود الشهد على اقراره بكذا من جمله كذا فيما شاهدوا
تقبض والمسئله قبلها ان يشهد على اقراره بكل الالف قال الشبكي المسئله صورتان احدهما ان يدعي
بقتضاها به مرحله الالف المقر بها وحضر جحد فيها اقراره بالف وفيها ثم شهادته فلا ريب في

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)